

عقد تأليف الحكومة الثانية: طلبات داخلية ومطالبات خارجية

يواجه الرئيس المكلف سعد الحريري عقداً داخليةً وتعقيدات خارجيةً في تأليف الحكومة. لا أحد في الداخل يستخدم سلاح التسهيل، ولا أحد في الخارج يلعب أوراق التعطيل. لكن لا أحد في المحصلة يرغب في أن يكون مقصياً أو خارج حكومة قد تعمّر إلى نهاية العهد، لأن اللعبة الأساسية داخلها والجميع يريد المشاركة فيها

يواجه الرئيس المكلف عقداً كبيراً وعقداً صغرى. التمثيل السني والدرزي والمسيحي عقد كبير، والتمثيل العلوي والارمني والاقليات عقد صغرى. لكنها عقد تتطلب مقاربة شاملة. لا يستطيع الرئيس الحريري تحمّل انتقال المعارضة السنوية التي كسبت 10 مقاعد خارج العباءة المستقبلية في الانتخابات النيابية إلى داخل الحكومة. يعتبر أن ما خسر في الانتخابات يمكن أن يعوضه في الحكومة، وأن لا مانع لديه من الانتظار ريثما تتضح الصورة أكثر، وتخف المطالبات وتراجع الضغوط. يعتبر أن له الحق في الحصة السنوية انطلاقاً من أنه يمثل كتلة نيابية من 20 نائباً تضم 17 نائباً سنياً، ولا يستسيغ توزيع أي شخصية سنوية تنتمي إلى 8 آذار، مع ترك الباب مفتوحاً أمام تعيين شخصية سنوية مقربة من رئيس الجمهورية في مقابل تسمية وزير مسيحي من حصته.



تأليف الحكومة يتطلب تخطي المذهبية والحزبية.

ان يصل إلى هذا الموقع متسلحاً بنسبة تأييد كبيرة توازي التي حصل عليها الرئيس ميشال عون لرئاسة الجمهورية، والرئيس نبيه بري لرئاسة المجلس النيابي.

بعد العقدة السنوية تبرز العقدة الجنبلاطية. فرئيس اللقاء الديموقراطي وليد جنبلاط يطرح مسألة حيازة كل الحصة الدرزية أي 3 وزراء، ويرفض توزيع النائب طلال ارسلان في مقابل إعطاء مقعد وزاري مسيحي له. هذا الفيتو ضد توزيع النائب ارسلان لا يعود إلى أسباب شخصية أو علاقة متوترة بين زعيمى المختارة وخلد، وهي علاقة حافظت على وتيرة مستقرة من التفهم والتعاون في أكثر اللحظات حرجة وساهمت في تنفيس المشكلات المستجدة أو التوتر الطارئ في مراحل عدة. ولا يعود إلى نتائج الانتخابات النيابية التي أعطت جنبلاط زعامة درزية شبه تامة، وأما إلى تداعيات ونتائج تحالفات جديدة في الجبل لا يرى جنبلاط أنها تشكل مؤشراً إيجابياً بالنسبة إليه للمرحلة المقبلة، وإبرزها العلاقة التحالفية المستجدة بين الوزير جبران باسيل والنائب ارسلان، وخصوصاً بعدما حقق التيار الوطني الحر نتائج مقبولة في الشوف وعاليه بفوزه بثلاثة مقاعد نيابية للمرة الأولى في الجبل. فضلاً عن التحالف الوطيد بين الرئيسين عون والحريري والذي ينظر إليه جنبلاط على أنه بديل ممكن ومريح من التحالف الذي كان قائماً بينه وبين الرئيس الحريري في المرحلة الماضية.

في مقابل تمسك جنبلاط بالمقاعد الثلاثة في الحكومة المقبلة، يبادر المعارضون لهذا الطرح بالقول أن ليس من حق الحزب التقدمي الاشتراكي أو اللقاء الديموقراطي التمثيل بـ3 وزراء لو طبقت قاعدة أن لكل 4 نواب وزيراً واحداً على أساس أن عدد أعضاء اللقاء الديموقراطي هو 9، وأن ما يصح على الغير يصح بالتالي على اللقاء الديموقراطي، ولا مكان في الحكومة المقبلة للاستثناءات حتى ولو تسلح جنبلاط بالمعادلة السارية، وهي أن القوي في طائفته



لا أحد يرغب في أن يكون مقصياً أو خارج الحكومة.

يختار وزراءه، وهو ما يحصل مع الجميع كما يقول جنبلاط.

العقدة الثالثة هي التمثيل المسيحي وتحديد القوات اللبنانية والتباين بينها وبين التيار الوطني الحر، ومع إفرقاء آخرين في التركيبة الداخلية بشكل مباشر وغير مباشر. القوات تتمسك بالنتائج الأخيرة للانتخابات. خرجت بعدد مضاعف من النواب ومن الطبيعي في رأيها أن يترجم ذلك على أرض الواقع السياسي وفي أول حكومة منبثقة من البرلمان الجديد. تريد تمثيلاً حكومياً يعكس حجمها النيابي والشعبي والسياسي، وأن 4 وزراء هو مطلب الحد الأدنى المقبول منها، وأن تكون لها وزارة أساسية وأن يشمل التمثيل القوائم كل الطوائف المسيحية، وأن يترك لها حرية اختيار أسماء الوزراء الجدد على قاعدة الفصل بين النيابة والوزارة الذي تتبعه.

القوات التي قررت المشاركة وعدم البقاء خارج الحكومة لن تقبل مما هو معروض عليها، إذا لم يعطها حجمها ولن تخرج من الحكومة إذا رفضت مطالبها. وهي تتصرف من موقع الوائتق بأن لا حكومة ستشكل من دونها. تستنتج أن نتائج الانتخابات النيابية عدلت في قواعد اللعبة الداخلية لاسيما على مستوى الشارع المسيحي، وأنه لا يمكن استبعادها، وأن مشاركتها تعطي "شرعية سياسية" للحكومة وتكسر أحادية القوة المسيحية الأبرز التي هي التيار الوطني الحر الذي ينفرد بأكبر كتلة نيابية في البلاد من 29 نائباً. العقدة الرابعة هي أقل العقد حرجة، وتمثل في مروحة متعددة تبدأ بالعلوي مروراً بالارمني وصولاً إلى القومي والمردة.

العقد المحلية لا تلغي وجود تعقيدات اقليمية تحوط بالمشهد اللبناني، ولا يمكن تبسيط الوضع والقول أن تشكيل الحكومة مسألة بحث لبنانية تتعلق بالأحجام والأوزان والحصص والمواقع. استبعاداً لا يمكن إغفال التأثير الاقليمي والخارجي على المشهد اللبناني، بدءاً من الخلاف السعودي الإيراني إلى الإيراني الأميركي إلى العقوبات الأميركية على طهران وحزب الله، إلى التطورات العسكرية والميدانية المحيطة بلبنان انطلاقاً من الميدان السوري وصولاً إلى الساحة اليمنية، ومن دون إغفال بروز ملامح لتسوية ما وواقع جديد على الساحة السورية يشي بتطورات ومقوضات جديدة للأطراف المعنية بالازمة السورية. هذا الأمر يطرح أكثر من سؤال حول تداعيات ما يحصل على الساحة اللبنانية، وأمكان جعل هذه الساحة جزءاً من حلبة الصراع الدائر في المنطقة وتأثر عملية تشكيل الحكومة بهذه التطورات.

الحريري لا يوزر 8 آذار وجنبلاط لا يتنازل لارسلان والقوات اللبنانية لا تبايع التيار البرتقالي

الطاشناق يعتبر أنه الحزب الارمني الوحيد الممثل في مجلس النواب بـ3 نواب، فيما البقية يتوزعون على أكثر من جهة سياسية. يشترط التزام تمثيل ارمني ارثوذكسي وبالتالي يرفض الطرح الذي يقول بتجسير المقعد الارمني الثاني للاقليات، ما يفترض أن تكون الحكومة من 32، وأن لا يكون تمثيل الاقليات على حسابه. إلا أن الطاشناق يتوقف عند مستجد سياسي طراً بعد الانتخابات الأخيرة، هو أن كتلة الرئيس الحريري لم تعد تضم أي من النواب الارمن.

الظاهر حتى الساعة أن الكتائب لن تكون ممثلة في الحكومة المقبلة لتقاطعات حصولها سواء من الرئيس المكلف أو القوات أو التيار الوطني الحر، بينما لا يمكن أن تستثنى الحكومة المردة أو القومي. مشكلة الأخير بالنسبة إلى الراضين توزيع مسيحي منه هي تمسك حلفائه به ورفض حلفاء الحلفاء أن يتمثل بمسيحي طالما أنه حزب علماني يتخطى الحواجز الطائفية ولا اعتبارات سياسية في نظر الفريق المسيحي بعد الانتخابات الأخيرة تتلخص في أن تكون الحصة المسيحية موزعة على التيار والقوات والمردة لا غير.

بين العقد الداخلية والتعقيدات الخارجية، ازمت طارئة على هامش عملية التأليف. هذه الازمات استدعت تدخلات من أعلى المراجع لاحتوائها وحصر تداعياتها كي لا تتحول سبباً لتأخير ولادة الحكومة، والتأثير سلبي على وضعية التهدئة والتطبيع السائدة منذ التسوية الرئاسية وصولاً إلى نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة. فمن مرسوم التجنيس إلى مرسوم القناصل الفخريين إلى ملف النازحين والعلاقة المتوترة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، إلى التحذير من حقبة التغاضي عن تراجع الوضع الاقتصادي إلى مستويات غير مريحة لا بل مقلقة كما يقول الرئيس نبيه بري. في الخلاصة، ما زالت عملية تشكيل الحكومة في فترة السماح وضمن المهل والمعدلات الطبيعية لولادة الحكومات في لبنان. أما استعجال المراجع والإفرقاء فله ما يبرره، وهي مبررات أكثر من مقبولة. فالرئيس عون حريص على صورة العهد وصدقيته، والرئيس بري يستشعر خطورة الأوضاع المالية والاقتصادية، والرئيس الحريري يريد ترجمة سريعة ومطمئنة لنتائج مؤتمرات الدعم خصوصاً "سيدراً". أما حزب الله فحريص على تحصين الجبهة الداخلية في مواجهة مشهد اقليمي خطير متدرج نحو تطورات قد لا تكون مريحة.